

Distr.: General
31 July 2018
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٠٤ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات
التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها
الاستثنائية العاشرة

الذكرى السنوية الخامسة والثلاثون لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

تقرير الأمين العام

موجز

أنشأت الجمعية العامة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في عام ١٩٨٠ بوصفه مؤسسة مستقلة في إطار الأمم المتحدة من أجل إجراء بحوث مستقلة عن قضايا نزع السلاح وما يرتبط بها من مشاكل، لا سيما قضايا الأمن الدولي. ولقاربة ٤٠ عاماً، ما فتئ المعهد يحقق نتائج هامة من العمل العالي الجودة الذي يتطلب، كما لاحظت الجمعية العامة، درجة عالية من الخبرة الفنية.

وفي القرار ٦٩/٧٠، الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين للمعهد، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكلف طرفاً ثالثاً مستقلاً بإجراء تقييم وبمهمة إعداد تقرير عن هيكل تمويل مستدام ومستقر ونموذج تشغيلي للمعهد، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً في هذا الصدد يراعي فيه التقييم السالف الذكر.

وهذا التقرير يضع نتائج التقييم في سياق التطورات الأخيرة، ولا سيما خطة نزع السلاح التي أطلقها الأمين العام في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨، وكذلك الإصلاحات الإدارية الجارية حالياً على نطاق المنظومة. وفي هذا التقرير، تم تسليط الضوء على أهمية المساهمة التي يمكن أن يقدمها المعهد من أجل التشجيع على إيجاد زخم جديد وربما إحراز تقدم في مسائل نزع السلاح الرئيسية. وتمشيا مع أولويات الإدارة الحالية، يُسلط الضوء أيضاً على الحاجة إلى تبسيط مهام الدعم الإداري وتعزيز السلطة التقديرية للإدارة لتمكين من استمرار استقلالية المعهد وفعاليته من حيث التكلفة. واستناداً إلى التقييم، تم طرح

* A/73/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

170818 150818 18-12667 (A)



عدد من التوصيات المتعلقة بالنموذج التشغيلي للمعهد، بما في ذلك جدول أعمال البحوث وهيكل التكلفة وملاك الموظفين. وتقدم توصيات أيضا بشأن نموذج لتمويل وميزنة المعهد، مع مراعاة التوازن اللازم بين التمويل الطوعي والإعانة التي يتلقاها المعهد من الميزانية العادية. وفيما يتعلق بالإعانة، يوصى بزيادتها من أجل دعم التنفيذ المتوقع للمهام الموكلة إلى المعهد من أجل دعم المشاركة المستنيرة لجميع الدول الأعضاء في مداولات نزع السلاح، وكذلك لضمان استمرار الاستقلال والحياد والمساءلة.

أولا - مقدمة

- ١ - أنشأت الجمعية العامة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في عام ١٩٨٠ بوصفه مؤسسة مستقلة في إطار الأمم المتحدة من أجل إجراء بحوث مستقلة عن قضايا نزع السلاح وما يرتبط بها من مشاكل، لا سيما قضايا الأمن الدولي. ويهدف عمل المعهد، على النحو المنصوص عليه في نظامه الأساسي، إلى تيسير إحراز تقدم نحو تحقيق قدر أكبر من الأمن لجميع الدول الأعضاء، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب؛ وتشجيع مشاركة جميع الدول على نحو مستنير في جهود نزع السلاح؛ والمساعدة في المفاوضات الجارية، وإجراء بحوث متعمقة واستشرافية وطويلة الأجل بشأن نزع السلاح من أجل توفير رؤى وتحفيز مبادرات جديدة للتفاوض. وفي العقود اللاحقة، ما فتئ المعهد يحقق نتائج هامة من العمل العالمي الجودة الذي يتطلب، كما لاحظت الجمعية العامة، درجة عالية من الخبرة الفنية.
- ٢ - وفي القرار ٦٩/٧٠، الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين للمعهد، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكلف طرفا ثالثا مستقلا بإجراء تقييم وبمهمة إعداد تقرير عن هيكل تمويل مستدام ومستقر، ونموذج تشغيلي للمعهد، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً في هذا الصدد يراعي فيه التقييم السالف الذكر. ويقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

ألف - معلومات أساسية

- ٣ - منذ أنشأت الجمعية العامة المعهد، ظلت ترتيبات التمويل مثار جدل بين الدول الأعضاء. وتأخر اعتماد النظام الأساسي للمعهد حتى عام ١٩٨٤ بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بشأن الميزج المناسب من التبرعات والتمويل المقدم من الميزانية العادية (انظر A/39/PV.102). وأشار في إطار الحل الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء لاحقا إلى أن التبرعات تشكل المصدر الرئيسي للتمويل، وأنه، وفقا للمنصوص عليه في المادة ٧-٢ من النظام الأساسي، "يجوز توفير إعانة مالية لتغطية تكاليف مدير المعهد وموظفيه من الميزانية العادية للأمم المتحدة، على ألا تتجاوز مبلغا يعادل نصف الدخل المؤكد للمعهد من المصادر الطوعية فيما يتعلق بالسنة التي تُطلب فيها إعانة".
- ٤ - وعلى مدى السنوات الـ ٣٤ اللاحقة، نوقشت على نطاق واسع آثار هذا النموذج التمويلي واستدامته بالنسبة لهيكل المعهد وإدارته وعملياته، ولكن من غير التوصل إلى نتيجة قاطعة. وفي عام ٢٠٠٤، أشار الأمين العام إلى الدور الحيوي للإعانة المقدمة من الميزانية العادية "من أجل ضمان استقلالية المعهد واستمراره في أداء مهامه بصورة طبيعية" (انظر A/C.5/59/3/Add.1). وأوصت الجمعية العامة بزيادة الإعانة المالية المقدمة للمعهد في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ على السواء (انظر القرارين ٨٩/٦٠ و ٨٧/٦٥). وما فتئ المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، بصفته مجلس أمناء المعهد، يعرب، منذ عام ١٩٨٣، عن قلقه إزاء الاعتماد على التبرعات حرصا منه على استقلال المعهد واستقراره، ودعا إلى زيادة الإعانة لتغطية تكاليف موظفي المعهد، بما في ذلك في آخر اجتماع عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٨ (انظر A/73/259).
- ٥ - وعلى مر السنين، تم طرح عدد من التوصيات والمقترحات المحددة فيما يتعلق بهيكل المعهد وتمويله. وشدد مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في عمليات مراجعة شؤون إدارة المعهد التي أجراها في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، على أن التمويل المخصص للوظائف الأساسية غير قابل للاستدامة،

وأوصى بتقديم اقتراح بشأن هيكل تمويل أكثر استدامة من أجل أن يحقق المعهد ولايته وأهدافه^(١). وفي عام ٢٠١٤، كلف المجلس مقيماً خارجياً بإجراء تقييم داخلي للاحتياجات المؤسسية، حيث قدم عددًا من التوصيات، بما في ذلك توصيات تتعلق بإنشاء صندوق دائر وبالاحتياجات الأساسية من الموظفين، وأطلقت أيضا الدول الأعضاء على تلك التوصيات بشكل غير رسمي. وفي عام ٢٠١٦، قامت إدارة الشؤون الإدارية، في سياق مداورات الدول الأعضاء بشأن مشروع قرار بشأن الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين للمعهد (A/C.1/70/L.30)، وبهدف إثراء مقترح التمويل المقدم من الأمين العام بالنسبة للمعهد في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بإجراء تقييم داخلي للاحتياجات من الموظفين الأساسيين، وأبلغت الدول الأعضاء بنتائج ذلك التقييم (انظر A/72/154، الفقرة ٦٧).

٦ - وبالرغم من تلك المبادرات، فقد ظلت ترتيبات التشغيل والتمويل الخاصة بالمعهد دون تغيير إلى حد كبير منذ عام ١٩٨٠. وكان أبرز تغييرين هما: أولاً، الانخفاض النسبي في نسبة الإعانة مقارنة بالتمويل الطوعي: ففي عام ٢٠١٧، شكلت المساهمة المتأينة من الميزانية العادية نحو ٩ في المائة من الميزانية السنوية للمعهد، وهي لا تغطي حالياً المرتب الصافي والتكاليف العامة للموظفين الخاصة بالمديرة (مد-٢). كما أنها لا تغطي الخصوم أو تكاليف الدعم ذات الصلة الخاصة بشاغلة تلك الوظيفة. وثانياً، تزايد تخصيص أموال التبرعات لمشاريع محددة تكون السلطة التقديرية في استخدامها محدودة للغاية.

٧ - وقد نجح المعهد من عدد من الأزمات المالية، وعلى الأخص في الفترة التي تلت الركود الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠٨. وقام، بمشورة من المجلس، ومساعدة إدارية كبيرة من مكتب الأمم المتحدة في جنيف ودعم مالي من عدد من الدول الأعضاء، باتخاذ عدد من الخطوات بغرض تحقيق الاستقرار في وضعه المالي. ويشمل ذلك إنشاء صندوق رأسمالي دائر في عام ٢٠١٥ لدعم توافر قاعدة نقدية لا تقل عن حد معين في سياق عدم إمكان التنبؤ بالتدفقات الطوعية، وكذلك احتياطي للطوارئ من أجل الخصوم المستحقة. ومع ذلك، يستند الاستقرار المالي والاستدامة المالية للمعهد إلى أسس قصيرة الأجل لا يمكن التنبؤ بها وتؤثر في التخطيط واتخاذ القرارات وممارسة الأنشطة على الصعيد الاستراتيجي على المدى الطويل.

باء- خطوات التقييم الذي أجراه طرف ثالث مستقل وكيفية تنظيمه

٨ - وافقت الجمعية العامة، في أعقاب اعتماد القرار ٦٩/٧٠، على مبلغ قدره ٢٠٠.٠٠٠ دولار لإجراء تقييم مستقل من جانب طرف ثالث (انظر القرار ٢٦٢/٧٢ ألف). ولضمان استقلالية هذه العملية، كُلف مكتب شؤون نزع السلاح بإدارتها، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وفي منتصف عام ٢٠١٧، بدأت من خلال ممارسات الشراء القياسية في الأمم المتحدة عملية مناقصة مُنحت في ختامها مؤسسة دالبرغ غلوبال (Dalberg Global) لمستشاري التنمية عقدًا.

٩ - وبدأ التقييم الذي أجراه الطرف الثالث في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وسُلم التقرير النهائي إلى مكتب شؤون نزع السلاح في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨. وتزامنت هذه الفترة مع فترة انتقالية في قيادة المعهد عُينت خلالها مديرة جديدة تولت مهامها في ١٢ آذار/مارس. واتصل الخبير الاستشاري الخارجي، في إطار أعماله، بأكثر من ٦٠ من أصحاب المصلحة، وأجرى مقابلات مع ٤٩ فرداً، منهم أعضاء المجلس، وممثلو الدول الأعضاء الذين يغطون قضايا نزع السلاح في جنيف ونيويورك والعواصم، والموظفون

(١) عملية المراجعة AN2011/385/01 (انظر: A/68/337 (Part I)).

المعنيون من الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وخبراء من معاهد أبحاث السياسات الخارجية ومراكز الفكر التي تعمل في مجال قضايا نزع السلاح. وأتاح المعهد وثائقه وبياناته ومحفوظاته للخبير الاستشاري، وقدم مكتب شؤون نزع السلاح ومكتب الأمم المتحدة في جنيف بيانات ومواد إضافية حسب الاقتضاء.

١٠ - وعقد مكتب شؤون نزع السلاح، بالاشتراك مع المعهد، اجتماعاً غير رسمي في جنيف في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ ل يتيح للدول الأعضاء المهتمة فرصة الاستماع إلى إحاطة من الخبير الاستشاري بشأن التقييم ونتائجه. وقد أتيحت نسخة من التقييم للدول الأعضاء عند الطلب.

١١ - ونظر المجلس في التقييم الذي أجراه الطرف الثالث في اجتماعه في نيويورك في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وأحاط علماً بالطابع المهني والشامل للتقييم، وأيد بقوة ما جاء في التقييم بشأن أهمية زيادة الدعم الذي تقدمه الميزانية العادية من أجل تغطية تكاليف مديرية المعهد وموظفيه. ودعا الدول الأعضاء إلى تأييد هذه الزيادة في الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠.

ثانياً - السياق الحالي لنزع السلاح على الصعيد الدولي والأمم المتحدة

١٢ - لم يطرأ تغيير ملحوظ على بنية ترتيبات تمويل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والمناقشة بشأن هذه الترتيبات، لكن سياق عمل هذا المعهد كمؤسسة مستقلة قد تغير تغيراً جوهرياً. فالتطورات في مجال نزع السلاح، إلى جانب الإصلاحات في الأمم المتحدة، تحدث تأثيراً شديداً على البيئة السياسية والأمنية الأوسع نطاقاً، وعلى السياق الإداري والتشغيلي الذي يعمل فيه المعهد. وهذه عوامل هامة ينبغي أخذها في الاعتبار عند النظر في الجوانب الهيكلية والمالية والإدارية والتشغيلية التي تحكم تنفيذ المعهد لولايته وأهدافه.

ألف- التطورات الأخيرة في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف

١٣ - في كلمة ألقيتها في جامعة جنيف في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧، قدمت خطتي لنزع السلاح، الواردة في المنشور المعنون "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح". وحفزي في ذلك قلقي العميق إزاء ما يوجد من مخاطر، بل وإزاء واقع النزاعات في بيئتنا الحالية المضطربة والمتعدد الأقطاب بشكل متزايد. وتدعو الخطة إلى العمل بشكل جماعي على إعادة نزع السلاح وتوحيد الأسلحة إلى صميم عمل الأمم المتحدة، فهي أدوات حيوية لمنع وإنهاء الأزمات والنزاعات المسلحة.

١٤ - وسعيًا إلى تنشيط الحوار والمفاوضات بشأن نزع السلاح على الصعيد الدولي وإيجاد زخم جديد، عرضت خريطة طريق لنزع السلاح الشامل يمكن للدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الأخرى اتباعها لإنقاذ البشرية والحياة والأجيال المقبلة. وتسلم الخطة بما يؤديه المعهد من دور هام في دعم الدول الأعضاء والعمليات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، وتقترح تعزيز هذا الدور الاستراتيجي، بما في ذلك من خلال عقد المحافل المتعددة الأطراف وتيسيرها. وعلاوة على ذلك، فإن ولاية المعهد في دعم المشاركة المستنيرة لجميع الدول في جهود نزع السلاح تمثل أولوية فيما يتعلق ببناء روابط أفضل بين نزع السلاح وإحراز تقدم بشأن أهداف التنمية المستدامة.

١٥ - وعلى وجه التحديد، تنص الخطة على مجموعة من الإجراءات العملية التي يمكن أن تتخذها مختلف كيانات الأمم المتحدة، وتسلب الضوء على دور المعهد والتدابير التي يمكن أن يتخذها، في مجالات من بينها الحد من مخاطر الأسلحة النووية؛ وعلى تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي؛ والنظر في الآثار المترتبة عن تكنولوجيات الأسلحة الجديدة، بما في ذلك القذائف التي تفوق سرعة الصوت والطائرات المسلحة المسيرة من دون طيار؛ وإدماج تدابير تحديد الأسلحة في أنشطة منع نشوب النزاعات، وآثار الجهود التي يبذلها المعهد لإدماج منظورات المساواة بين الجنسين في مداولات نزع السلاح.

١٦ - وإنني على وعي تام بالتحديات التي تطرحها مقترحات تنشيط نزع السلاح. فنزع السلاح ومنع انتشاره وتحديد الأسلحة أمور ترتبط بالتصورات والاحتياجات الأمنية التي تركز عليها السيادة الوطنية والرفاه البشري على حد سواء، في وقت أصبحت فيه الإدارة المتعددة الأطراف أكثر تعقيداً وتجزؤاً. وتكرس المثلة السامية لشؤون نزع السلاح ومكتبها جهداً كبيراً لتقديم المقترحات والتماس الآراء ووجهات النظر من الأوساط المعنية بنزع السلاح. وفي الوقت نفسه، وجدت من البوادر المشجعة ما ورد في ردود العديد من ممثلي الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة، بما في ذلك المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، من أن المخاطر التي يطرحها اليوم انعدام الأمن وعدم الاستقرار تتطلب إجراءات جسورة وتطلعية. وبوسع المعهد تقديم إسهام هام في حفز الأفكار الجديدة وتيسير الحوار بشأن الخطة على مدى السنوات المقبلة وإنني أعول على المعهد ليضطلع بدور داعم أساسي في إحراز التقدم فيها.

باء - المسائل الإدارية الرئيسية في الأمم المتحدة

١٧ - يحظى المعهد بقدر كبير من الاستقلال داخل منظومة الأمم المتحدة. فلهذه المسؤولية الحصرية عن حشد الموارد من التبرعات ليضطلع بأعماله، وتشكل تلك التبرعات حالياً أكثر من ٩٠ في المائة من ميزانيته السنوية. ويعتمد المجلس الاستشاري برنامج عمل المعهد، وتكون مديرة المعهد مسؤولة أمامه. كذلك يعتمد المجلس تقديرات الميزانية السنوية للمعهد، آخذاً في الاعتبار تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها. وتتولى المديرية عموماً مسؤولية تنظيم المعهد وإدارته وتسييره، بما في ذلك تعيين الموظفين والإشراف عليهم، وإعداد وتنفيذ برنامج العمل والميزانية السنوية، فضلاً عن إقامة الشراكات مع الحكومات والكيانات الأخرى.

١٨ - ولكن، على الرغم مما تحقق من مكتسبات على نطاق المنظومة بفضل النظام المركزي لتخطيط الموارد (أوموجا) والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن حجم الدعم الإداري الذي يحتاجه المعهد من مكتب الأمم المتحدة في جنيف قد ازداد في السنوات الأخيرة، بسبب مشاركة المعهد في تلك العمليات^(٢). فالأخذ بالترتيبات التعاقدية العادية للأمم المتحدة (الموصوفة أدناه)، على سبيل المثال، يعني أن تطبق الآن إجراءات الأمانة العامة المتعلقة بالاستقدام والجداول الزمنية التي تتبعها في التعيينات المحددة المدة والمؤقتة، بصرف النظر عن السلطة القانونية المخولة لمديرة المعهد في تعيين الموظفين به. ويجري داخليا إعداد واستعراض تقارير الميزانية السنوية للمعهد، التي بلغت قيمتها حوالي ٢٠٧ مليون دولار في عام ٢٠١٧، ثم يقوم مكتب الأمم المتحدة في جنيف بمراجعتها، وتنظر فيها مرة أخرى إدارة الشؤون الإدارية في نيويورك قبل إدراجها في التقرير السنوي للمديرة. وعلى الرغم من أن مديرة المعهد لديها

(٢) على نحو ما جاء في التقييم الداخلي للاحتياجات من الموظفين الأساسيين في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي أعدته إدارة الشؤون الإدارية في ٢٠١٦.

تفويض بتلقي تبرعات للمشاريع البحثية، وتقديم تقريراً فردياً إلى كل جهة من الجهات المانحة بشأن ما يتصل بها من مشاريع، فإن مخصصات الميزانية المرسودة لحسابات المعهد تصدر عن مكتب الأمم المتحدة في جنيف وهو من يعتمدهما، وليس المعهد.

١٩ - وهذه الإجراءات ليست مجرد إجراءات غير فعالة، بل إنها باهظة التكلفة بالنسبة للمعهد، حيث إنها تكبدته رسوما تتعلق باسترداد التكاليف، كما ترهق كاهل الأمانة العامة. وتؤكد هذه الإجراءات الحاجة الملحة إلى تحسين مواءمة سلطة إدارة الموارد ومسؤولية تنفيذ الولاية، بدعم من عمليات وإجراءات مبسطة وبمزيد من المساءلة، وهذه هي الرؤية التي تقع في صميم الإصلاحات الإدارية الحالية. وقد طُلب إلى الأمانة العامة والمعهد وضع خريطة الموارد البشرية والعمليات المالية بغية تقسيم الأدوار والمسؤوليات بصورة أوضح والفصل بين الواجبات وتفادي ازدواجية المهام.

ثالثاً - نتائج التقييم الذي أجراه طرف ثالث مستقل

ألف - دور معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بصفته أحد المعاهد البحثية في منظومة الأمم المتحدة

٢٠ - أقرت الجمعية العامة في مرات عديدة، أحدثها في عام ٢٠١٥ (انظر القرار ٦٩/٧٠)، بإسهام المعهد في إحراز التقدم في مجال نزع السلاح، وفي التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشاره. وشددت أيضاً على أهمية المعهد بوصفه مؤسسة قائمة بذاتها ومستقلة. وخلص التقييم المنجز من طرف ثالث مستقل إلى أن الدول الأعضاء ومعاهد البحوث المستقلة والجهات صاحبة المصلحة التابعة للأمم المتحدة تنظر بنفس القدر من التقدير إلى الطابع الفريد للمعهد. وسلط التقييم الضوء على خمس من سمات المعهد التي تساهم في ذلك، وهي: المصداقية والاستقلالية والوجاهة والمدى والقدرة على الحشد. ووفقاً للتقييم، فإن أصحاب المصلحة يستخدمون و/أو يستفيدون من المنتجات والخدمات التي يقدمها المعهد كأساس يسترشدون به في مواقفهم بشأن مواضيع محددة لنزع السلاح؛ ولعل الفجوات في البحوث و/أو الفجوات المعرفية، والاستفادة من المصداقية التي يضفيها المعهد على البحوث والمناقشات المتعلقة بنزع السلاح. ففي ظل بيئة أمنية دولية آخذة في التدهور، وفي وقت تنقص فيه الثقة ويتضاءل مجال الحوار، يكون وجود هيئة من هيئات آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح تحظى بالمصداقية وبقدر من الثقة بين أصحاب المصلحة مكسباً بالغ الأهمية لعمليات نزع السلاح المتعددة الأطراف وللمنظمة.

٢١ - وفي السنوات الأخيرة، ازداد اعتماد الدول الأعضاء والجمعية العامة على الدعم المقدم من المعهد لتيسير المناقشات في المجموعات الفرعية في مؤتمر نزع السلاح، أو للعمل كخبير استشاري في المداولات التي تجري على مستوى الخبراء^(٣)، أو تيسير المعارف والمعلومات بفضل تنظيم مناسبات جانبية أثناء المداولات الرسمية لنزع السلاح. وكثف مكتب شؤون نزع السلاح والمعهد تعاونهما الطويل الأمد من خلال الاشتراك في إجراء الدراسات وتنظيم المناسبات. وينبغي الترحيب بالتفاعل المتزايد بين المعهد والكيانات الأخرى من منظومة الأمم المتحدة الذي يتجلى في العمليات المشتركة بين الوكالات، مثل العمليات القائمة لمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية، وينبغي الترحيب

(٣) على مدى العامين الماضيين، على سبيل المثال، عمل المعهد بمثابة مستشار لأفرقة الخبراء الحكوميين المعنية بالتحقق النووي، والمواد الانشطارية، وأمن الفضاء الإلكتروني، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

أيضا بدور المعهد كمصدر للخبرة تستفيد منه أفرقة الخبراء التي أنشأها مجلس الأمن وكيانات الأمانة العامة المعنية بمحظر الأسلحة. وقد اتسع ميدان نزع السلاح، واتسع معه نشاط المعهد كجهة تقدم المنافع العامة إلى طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة.

٢٢ - وفي الوقت نفسه، وحسب ما أشار إليه التقييم، يعتقد البعض أن المعهد يستطيع بذل مزيد من الجهود للربط بين نزع السلاح والمبادرات الأخرى المتعددة الأطراف، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن تيسير مشاركة الجهات الفاعلة الأكاديمية والبحثية في العمليات الحكومية الدولية. وعلى النحو المبين في الخطة، ثمة حاجة إلى تعزيز الشراكات من أجل نزع السلاح على جميع المستويات والمعهد مؤهل بصفة خاصة للدعوة إلى الحوار وتيسيره. ومن التطورات الجديدة بالترحيب عزم المديرية الجديدة للمعهد على زيادة أنشطة الحوار الرامي إلى إدراج منظورات أوسع نطاقاً وأكثر تنوعاً في مداولات نزع السلاح، على النحو المبين في تقريرها السنوي المقدم حديثاً (A/73/256). وسيجري، حسب الاقتضاء، الاستفادة من قدرة المعهد على الحشد من أجل المضي قدماً في تنفيذ الخطة وتشجيع الدول الأعضاء على استكشاف السبل التي يمكن بها الاستفادة من هذه القدرة على تيسير الحوار، ولا سيما عند النظر في قضايا نزع السلاح الناشئة و/أو الحساسية التي يمكن فيها فتح مناقشات تبتعد عن الطابع الرسمي أو الاستفادة من إسهامات طائفة واسعة من أصحاب المصلحة.

٢٣ - وقد أشار التقييم صراحة إلى أن الهوية الفريدة للمعهد وقيمه المضافة أصبحتا موضع تهديد بسبب نمودجيه الحاليين في التشغيل والتمويل. وجاء في استنتاجاته أن الاعتماد على مجموعة صغيرة من المانحين معظمهم أوروبيون، في غياب بدائل أخرى، قد يحرف تصورات البعض، أن لم يكن الواقع القائم، فيما يتعلق بتركيز وتوازن وتنوع برنامج بحوث المعهد وموظفيه. وهذا خطر يهدد كل كيان يعتمد على التبرعات، لكنه يتسم بمزيد من الحدة في بيئة نزع السلاح نظراً للانقسامات القائمة بين الدول الأعضاء بشأن جميع القضايا تقريباً. وتعرض الفروع الواردة أدناه نموذجي المعهد في التشغيل والتمويل والخيارات الممكنة للتصدي لهذا الخطر.

باء - نموذج تشغيل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

٢٤ - نظر التقييم في ثلاثة مجالات في إطار عمليات المعهد: الأنشطة البحثية وهيكل التكلفة وملاك الموظفين وقدم عدداً من التوصيات ذات الصلة.

١ - خطة البحوث

٢٥ - سعى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشكل تقليدي إلى الاحتفاظ بحافظة بحثية واسعة النطاق تغطي أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية والتكنولوجيات الناشئة ووسائل الحرب، بالإضافة إلى مسائل شاملة من قبيل المنظور الجنساني ونزع السلاح. واحتفظ كذلك بمعارف مؤسسية عن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ومداولاتها. ويراد من هذا التوسع المدروس في مجالات النشاط، الذي يمثل انعكاساً لبرنامج نزع السلاح الحكومي الدولي، تلبية معظم الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة وعمليات نزع السلاح التماساً للمعارف أو الرؤى أو المشورة في مجال السياسات، ودعم تنفيذ تلك الطلبات. بيد أن محاور البحث المحددة في أي من هذه الفئات العريضة والموارد المخصصة لذلك تتباين من سنة إلى أخرى، كما يشير التقييم، بما يتوافق أساساً مع قدرة المعهد على

تأمين التمويل من الجهات المانحة لمشاريع بحثية محددة. ولم يضع المعهد حتى الآن خطة بحثية استراتيجية متعددة السنوات يمكن أن تساعد في إعادة تأكيد استقلالية البحث، ووضع برنامج عمل متوازن وتحديد مستوى الجهد اللازم لكل برنامج ومشروع، والسماح للمعهد بالإبلاغ عن احتياجاته التمويلية وفجوات التمويل على المدى الأطول. ويذهب التقييم إلى أن خطة البحوث هذه يمكن أن تعزز الثقة في نزاهة المعهد، وأن تبرهن على قيمته المضافة وأن تدعم جمع التبرعات.

٢٦ - ويشكل وضع خطة استراتيجية، تشمل خطة عمل المعهد البحثية دون أن تقتصر عليها، أداة محورية للإدارة وتعبئة الموارد والاتصالات. وبالمثل، من المهم للغاية تمكين المعهد من وضع أهداف واضحة ورصد التقدم المحرز في ضوء مؤشرات الأداء المقررة. وسيؤدي وضع خطة تتسم بالاستباقية والشفافية إلى زيادة كبيرة في مستوى مساءلة المعهد، وبالتالي قدرته على العمل ككيان مستقل وقائم بذاته. ويوصى بأن يضع المعهد خطة استراتيجية تتراوح مدتها بين سنتين وثلاث سنوات تحدد الأهداف الاستراتيجية والأولويات والأنشطة الرئيسية للمعهد، لعرضها على المجلس للموافقة عليها وإحالتها إلى الدول الأعضاء والجهات المانحة المحتملة الأخرى.

٢٧ - ويشير التقييم إلى أن وضع خطة استراتيجية من شأنه أن يساعد المجلس في الاضطلاع بكامل مسؤولياته المتعلقة بتوجيه المعهد والإشراف عليه. وتشكل المشاركة النشطة من جانب المجلس وقراره الأخير عقد اجتماع مرتين في السنة للنظر في بحوث المعهد وأنشطته تطوراً يستحق الترحيب. أما الخبرة المتنوعة والمجمعة والدراية الفنية التي يتمتع بها المجلس فهي بمثابة رصيد كبير للمعهد وينبغي استغلالها بصورة تامة. وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى أن المجلس نظر في أحدث اجتماع له في الأهداف الاستراتيجية للمديرية الجديدة وأولوياتها للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. وتُشجع المديرية والمجلس على ترجمة هذه الرؤية إلى خطة استراتيجية تتضمن أطر الرصد والإبلاغ المناسبة.

٢٨ - وكجزء من هذا النهج الاستراتيجي، وتماشياً مع توصيات التقييم، يُشجّع المعهد على التركيز بصورة متزايدة على تطوير مجموعة صغيرة من برامج البحوث الأكبر التي تغطي عدة سنوات، والابتعاد عن نموذج المشاريع الصغيرة المتعددة التي يتناول كل منها مسألة واحدة. ومن شأن هذا النهج أن يتيح للمعهد فرصة الاستثمار في تطوير الخبرات والقيادة الفكرية في موضوع أو مجال مواضيعي معين خلال فترة معينة، ويمكن أن يعزز تفاعل المعهد مع التطورات الجديدة و/أو الناشئة بصورة أقرب إلى الطابع الاستباقي وأكثر تجاوباً، عن طريق توفير درجة من المرونة في تنظيم الأنشطة وإعداد نواتج البحوث. وسيكون أكثر فعالية من حيث التكلفة وسيساعد على تحقيق بعض وفورات الحجم في مجال الإدارة، خاصة فيما يتعلق برصد المشاريع وتقييمها وتقديم التقارير إلى الجهات المانحة. وفي نهاية المطاف، سيُشجّع اتباع هذا النهج على الابتعاد عن المشاريع الممولة من جهة مانحة واحدة وتفضيل البرامج المدعومة من جهات مانحة متعددة، بما يعود بالفائدة على الجهات المانحة المساهمة ويخدم التصورات المتعلقة بالاستقلال البحثي للمعهد كما هو موضح أدناه.

٢٩ - ورغم ضرورة وجود خطة استراتيجية شاملة متعددة السنوات وخطة للبحوث من أجل تعبئة الموارد، فإن النهج الاستراتيجية لا تكفي في نهاية المطاف لإحراز النجاح في جمع الأموال. فمجالات البحث ذات الأهمية المحتملة لا تلقى الدعم دائماً من الجهات المانحة، لأنها أحياناً تعالج مسائل نزع السلاح الحساسة سياسياً و/أو الخلافية - ومن أمثلة هذه المسائل في الوقت الحالي خفض المخاطر النووية - أو لأن قضايا الساعة ربما لا تكون قد أدرجت بعد في جدول أعمال نزع السلاح المتعدد

الأطراف، ومنها، على سبيل المثال، التطورات في تكنولوجيا حشد الطائرات بدون طيار. وعلاوة على ذلك، نادراً ما تسترعي الخدمات الهامة التي يقدمها المعهد والتي لا تقع في نطاق البحث بالمعنى الدقيق اهتمام الجهات المانحة. فعلى سبيل المثال، لا يحصل الدعم المقدم من المعهد في مجالي المعلومات وبناء القدرات إلى بلدان خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مختلف قضايا نزع السلاح، على دعم مالي يذكر. وبالتالي، فمن المهم مواصلة استكشاف كيفية توفير دعم مستدام لكامل نطاق أنشطة المعهد، التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، بحوثاً أصيلة في مجال السياسات.

٢ - هيكل التكاليف

٣٠ - يشير التقييم إلى أن هيكل تكاليف المعهد، بما في ذلك التكاليف المباشرة وغير المباشرة، قد يكون أعلى من نظيره في بعض معاهد البحوث الخارجية، بيد أنه يلاحظ أيضاً أن الجهات صاحبة المصلحة مستعدة في الوقت الحالي لتحمل هذه التكاليف بالنظر إلى السمات الفريدة للمعهد.

٣١ - وواقع الحال هو أن الأنشطة التي يضطلع بها المعهد تترتب عليها تكاليف يتكبدتها مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بصفته الجهة التي تتولى استضافة المعهد وتقديم بعض الخدمات الإدارية له، ويتكبدتها المعهد نفسه في سبيل الحفاظ على الهياكل الأساسية المادية والإدارية والقدرات اللازمة لدعم البحوث وغيرها من الأنشطة. ومن الثابت كذلك، كما تبين المناقشات السابقة بشأن مبادرات إدارة التغيير، أن الدول الأعضاء ترى مزايا هامة في بقاء المعهد كياناً قائماً بذاته داخل إطار الأمم المتحدة. ويؤكد كثيرون أيضاً، بما في ذلك المجلس، على أهمية أن يكون للمعهد وجود مادي داخل قصر الأمم ليسهل على الوفود الوصول إليه، ويتسنى له الاستجابة للطلبات المخصصة وغير الرسمية للحصول على المعلومات أو المشورة أو المساعدة، ولكي يعكس ذلك بوضوح دور المعهد في إطار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

٣٢ - وتواصل الدول الأعضاء، عن حق، السعي إلى مزيد من التخفيض في تكاليف تشغيل المنظمة. وفي إطار هذه الجهود، شجعت الدول الأعضاء الأمانة العامة على استعراض مسألة توفير الخدمات اللوجستية والإدارية على أساس استرداد التكاليف. ومن المحتمل أن يؤثر ذلك على التكاليف الإدارية للمعهد وعلى الدعم الذي يمكن أن تقدمه الأمانة العامة. فمع احتمال تطبيق نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، يحيط بالهيكل المستقبلي للدعم الإداري الذي تقدمه الأمانة العامة إلى المعهد وطرائق تقديم هذا الدعم وتكلفته قدر كبير من عدم اليقين. وانطلاقاً من الاعتراف بضرورة إقامة نظم عملية والاستفادة من وفورات الحجم، على الأمم المتحدة، من أجل مواكبة عالم اليوم، أن تكون قادرة على تقديم دعم فعال من حيث التكلفة للكيانات التي أنشأتها الجمعية العامة. وستتخذ جميع الخطوات اللازمة لمواصلة تقديم الدعم الإداري للمعهد، بما في ذلك حيز المكاتب، بمعدل إجمالي لا يتجاوز ٨ في المائة من الميزانية السنوية للمعهد^(٤).

٣ - ملاك الموظفين

٣٣ - حتى عام ٢٠١٥، كان المعهد يعين موظفين مقيمين على أساس خطابات تعيين يصدرها المدير لتنفيذ مشاريع وأنشطة بحثية محددة، أو إعداد منتجات بحثية أو الاضطلاع بمهام أخرى معينة محدودة

(٤) تمثل هذه النسبة ما تحصله جميع صناديق الأمم المتحدة الاستثنائية المتعددة الشركاء لأغراض الدعم الإداري، وكذلك ما يتقاضاه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مقابل توفير الخدمات.

زمنياً، إما بدوام جزئي أو على أساس التفرغ. وكان معظم موظفي الإدارة والموظفين الإداريين وغيرهم من موظفي الدعم يعينون على نفس الأساس. ورغم الطابع القصير الأجل لهذه العقود، تمكن المعهد من الحفاظ على استمرارية مؤسسية نسبية: فهناك ثلاثة موظفين من الموظفين المؤسسيين الخمسة الحاليين قضى كل منهم ١٠ سنوات على الأقل من الخدمة في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

٣٤ - وبإدراج المعهد في نظام أوموجا، تم التصدي للتحديات القديمة التي طالما واجهت تلك الترتيبات، ومن بينها انعدام الوضوح بشأن المسؤوليات، وتمت مواءمة طرائق التعاقد الخاصة بالمعهد مع الترتيبات المعمول بها في الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويتألف حالياً الموظفون المؤسسيون بالمعهد من رئيس البحوث (ف-٥)، وموظف للشؤون المالية والميزانية (ف-٤)، ومساعد إداري (ع-٤) بالإضافة إلى المديرية ونائبة المديرية (ف-٥). وباستثناء المساعد الإداري، يعين الباقون تعييناً محدد المدة^(٥). وبالإضافة إلى ذلك، يجري حالياً على أساس التعيين المؤقت استقدام موظف للاتصالات (ف-٤) من أجل زيادة التعريف بالمعهد وإبراز جهوده وزيادة أنشطة التوعية بهذه الجهود، وقد مثل غياب هذه الوظيفة فجوة في الملاك الوظيفي أبرزها التقييم ويؤيد المجلس ضرورة ملئها.

٣٥ - وكما يشير التقييم، يقل هذا العدد عن نصف الملاك الوظيفي المؤسسي الذي كان لدى المعهد قبل عام ٢٠١١. ويعاني المعهد حالياً، وفقاً لتقديراته، من نقص في عدد الموظفين اللازمين لإعداد وتنفيذ الخطط بصورة فعالة وإدارة المشاريع البحثية والإشراف على تنظيمها، بما في ذلك الإبلاغ المالي، وتعبئة الأموال، وتمثيل المعهد والإبلاغ عن أعماله. وكما يشير التقييم أيضاً، يتولى اثنان من الموظفين الأساسيين أيضاً المسؤولية عن الأنشطة البحثية، سواء من حيث إجراء البحوث المتخصصة الفردية أو من حيث إدارة المشاريع والأفرقة. غير أن تكاليف الاحتفاظ بفريق أساسي أصغر قد ازدادت بدرجة كبيرة نظراً لمعدلات والتزامات الأمم المتحدة المتعلقة بالتعيينات المحددة المدة، بما في ذلك اشتراط أن تخصص مقدماً مبالغ التمويل والخصومات المتعلقة بالفترة التعاقدية للموظف - أو بمدة لا تقل عن عام واحد.

٣٦ - وتوفر الترتيبات المتعلقة بالخدمات الاستشارية في الأمم المتحدة خياراً أكثر مرونة وأقل تكلفة للوفاء باحتياجات التوظيف في مجال البحوث وتشكل غالبية العقود التي يصدرها المعهد. واعترافاً بمتطلبات توليد البحوث، مُنح المعهد إمكانية الاستعانة بخبراء استشاريين بعقود أطول مدة. ومع ذلك، فكما يشير التقييم، هناك بعض القيود على عقود الخدمات الاستشارية. فهذا الترتيب لا يوفر استحقاقات التأمين الصحي أو إعادة التوطين أو المعاشات أو الإجازات، مما يقلل من جاذبيته، ولا سيما بالنسبة للباحثين من خارج أوروبا، أو الذين لديهم أسر أو يتمتعون بدرجة ما من الأقدمية. ولا يمتلك الخبراء الاستشاريون سلطة الإشراف على الأفرقة أو استخدام نظام أوموجا لأغراض القيام بمهام الخدمة الذاتية الإدارية أو تمثيل المعهد رسمياً. لذا فمن المفارقات أن يتطلب الاعتماد المتزايد على عقود الخبراء الاستشاريين زيادة ملاك الموظفين الأساسيين، سواء على المستوى التنظيمي أو الإداري.

٣٧ - وهكذا يجد المعهد نفسه في وضع مقيد. فبالنظر إلى حجم الموظفين الأساسيين الحالي والقيود التعاقدية المتعلقة بتعيين الخبراء الاستشاريين، سيكون من الصعب على المعهد أن يعزز مكانته وأن يوسع نطاق أبحاثه وأنشطته. وهذا بدوره يؤثر على قدرته على العمل مع الشركاء والجهات المانحة، وجمع الأموال وإدارة طائفة أوسع من المشاريع. وحيثما نجح المعهد في جذب المزيد من التمويل الطوعي من خلال

(٥) يعين رئيس برنامج الأسلحة التقليدية أيضاً تعييناً مؤقتاً.

المشاريع، تتزايد احتياجاته من الموظفين الأساسيين، وبالتالي تتزايد تكاليفه المتعلقة بمؤلاء الموظفين. ويواجه المعهد إمكانية تراجع قدرته على الاستجابة للطلبات والفرص بالنظر إلى المرونة المحدودة التي تتسم بها معظم صناديق المشاريع البحثية.

٣٨ - ولا يوجد حل واحد يكفل الوصول لنموذج توظيف أكثر إنصافاً وفعالية وكفاءة من حيث التكلفة. ويُشجع المعهد على أن يقوم مستقبلاً بمتابعة عدد من الخيارات الموازية، مستفيداً في ذلك من النهج المتبع في العديد من معاهد البحوث المستقلة. فهو يشجع على استكشاف إمكانية استخدام اتفاقات التعاقد الفردي، التي يمكن أن توفر، حسب نوعها ومدتها، إمكانية الحصول على بعض الاستحقاقات، وبالتالي قد تكون خياراً لجذب المواهب البحثية وعدد متنوع من الموظفين.

٣٩ - كذلك يشجع المعهد على الاستثمار في الشراكات مع معاهد البحوث المتخصصة، لا سيما في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث يمكن أن تيسر هذه الشراكات منح زمالات دراسية لباحثين زائرين، على النحو المتوخى في النظام الأساسي للمعهد، وأن تساهم في إقامة مجتمع بحثي متنوع وحيوي.

٤٠ - وقد يرغب المعهد مستقبلاً في النظر في اتباع نموذج تشغيلي أقل مركزية يتولى من خلاله فرادى رؤساء البرامج، تحت إشراف المديرية وبما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية المحددة والأولويات والميزانية، المسؤولية عن جمع وتعبئة التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والأنشطة البحثية. ويمثل ذلك اعترافاً بالطابع التخصصي لموضوعات البحوث والقدرات اللازمة لإجرائها، فضلاً عن إمكانية تحقيق المرونة في توسيع نطاق الاهتمامات والأنشطة البحثية أو تضيقه بمرور الوقت. وسيعين رؤساء البرامج في إطار التعيينات المؤقتة، مما سيمكنهم من الإشراف على الموظفين الاستشاريين وأداء عملهم بقدر أكبر من الاكتفاء الذاتي، عن طريق جملة أمور، منها نظام أوموجا.

٤١ - ويمكن عند إيجاد فريق إدارة أكثر تركيزاً، وتغيير تشكيله، حسب الاقتضاء، أن يجري إيلاء المزيد من الاهتمام لتحديد الأهداف الاستراتيجية والأولويات والبرامج؛ وإرساء ومراقبة السياسات والإجراءات الخاصة بتصميم البحوث والمشاريع ورصدها وتقييمها؛ وتعبئة الموارد وإدارتها والإبلاغ عنها؛ وللشراكات الخارجية والاتصالات والتوعية.

جيم - نموذج التمويل والميزنة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

٤٢ - إن المعالجة الشاملة التي تمت عن طريق تقييم نموذج المعهد للتمويل والميزنة هي أمر جدير بالترحيب، بالنظر إلى تأثير مالية المعهد على هيكله وعملياته. وهي تحدد بشكل مفيد الاتجاهات السائدة في البيئة الأوسع لتمويل المؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك انخفاض الاهتمام بنزع السلاح وتمويله على مدى العقدين الماضيين؛ وانكماش التمويل الموجه للمسائل الدولية والمنافع العامة؛ وزيادة تخصيص الأموال؛ وزيادة التركيز على الأعمال التي تعتبر بمثابة مساعدة إنمائية رسمية.

٤٣ - ورغم أن التقييم يناقش طائفة من خيارات التمويل، فهو يبين أنها ليست كلها ممكنة التنفيذ. فمن غير المحتمل أن يقدم أي فرد أو أي منظمة خاصة هبات كبيرة لكيان من كيانات الأمم المتحدة؛ كما أن نموذج الخدمات القائمة على الرسوم يتعارض مع الولاية القاضية بتعزيز المشاركة المستنيرة لجميع

الدول الأعضاء في مجال نزع السلاح. ويبقى بذلك مصدران من مصادر التمويل الرئيسية، على النحو المبين أدناه.

١ - أموال التبرعات

٤٤ - على الرغم من صعوبة بيئة الميزانية، يواصل المعهد حشد أموال التبرعات التي تشكل نحو ٩٠ في المائة من دخله السنوي. ويبين التقييم القاعدة الصغيرة نسبيا من الجهات المانحة لهذه الأموال، إذ قدمت خمس دول أعضاء أوروبية ٧٥ في المائة من التبرعات من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦. والأموال المقدمة إلى المعهد محدودة النطاق والمدة وإمكانية التنبؤ بها ضعيفة، كما أن الأغلبية الساحقة من هذه الأموال مخصصة لمشاريع محددة. وعلى الرغم من النداءات الموجهة من الجمعية العامة لتقديم مساهمات غير مخصصة، فإن أنماط تمويل الدول الأعضاء تبين تفضيلها المتزايد للمساهمات المخصصة، مع وجود بعض الاستثناءات الملحوظة^(٦). وعواقب هذه الحالة ومخاطرها بالنسبة للمعهد مذكورة بوضوح في التقييم، وقد ذكرت بالتفصيل في المناقشات المتعلقة بتمويل المعهد على مدى ما يقرب من أربعة عقود.

٤٥ - وعلى الرغم من أن إمكانية حدوث تغييرات في الأجل القصير في البيئة الدولية الأوسع للتمويل هي إمكانية محدودة، فهناك مؤشرات تدل على ازدياد الاهتمام بين الحكومات والباحثين والجمهور المدني بمسائل تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. وفي ضوء المخاطر الحالية، بما في ذلك إمكانية استخدام الأسلحة النووية والاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية ذات الأثر المروع، هناك قلق متزايد إزاء تكنولوجيات الأسلحة الجديدة، وزيادة في التركيز على الكيفية التي يعيق بها العنف، والوسائل اللازمة له، تنمية البلدان والشعوب. ويمثل هذا الافتراض الدافع لإطلاق خطة نزع السلاح، التي يعتمد تقدمها على الدعم السياسي والمالي المقدم من الدول الأعضاء. ومن المهم أن يستفيد المعهد من هذه الزيادة في الاهتمام، وأن يثبت من خلال الدعوة النشطة والمنتجات الفنية ذات الصلة بالسياسات، القيمة المضافة التي يسهم بها عن طريق حفز الأفكار ودعم المداولات المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

٤٦ - وبالاستناد إلى خطة استراتيجية واضحة تشمل البرمجة المتعددة السنوات، ينبغي للمعهد أن يتخذ خطوات متسقة لتوسيع قاعدة المانحين لتشمل الجهات المانحة غير التقليدية والمؤسسات الخاصة المناسبة.

٤٧ - وتُشجع الدول الأعضاء على إعادة تقييم نهجها إزاء المعهد وعلى النظر بجدية في إبرام اتفاقات إطارية معه وتقديم تمويل غير مخصص، أو مخصص تخصيصا مرنا، على المستوى البرنامجي مثلا. وتحتاج جهود المعهد في جمع الأموال إلى دعم جهات التمويل القائمة، بما في ذلك من خلال التواصل مع الدول الأعضاء الأخرى وإقامة شراكات للتمويل المشترك معها. وهي تُشجع أيضا على استكشاف الفرص للنظر في سبل إعادة توجيه الأموال غير المنفقة أو أموال المشاريع غير المنفقة بالكامل بحيث تخصص لتغطية التكاليف التشغيلية المؤسسية، حيثما كان ذلك ممكنا. أما الدول الأعضاء التي ليست في وضع يمكنها من تقديم الدعم المالي فتُشجع على استكشاف الخيارات الممكنة لتقديم الدعم العيني، بما في ذلك استضافة مناسبات المعهد، وتيسير الشراكات مع معاهد البحوث ذات الصلة في بلدانها، وتوفير المرافق حيثما يكون ذلك ملائما. ويمكن لمجموعة أصدقاء المعهد، التي تكثرت فرنسا بتيسير أعمالها منذ تشرين

(٦) في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٨، تلقى المعهد مساهمات غير مخصصة من باكستان والفلبين ولبنان ونيوزيلندا، بينما التزمت السويد بتوفير أموال مخصصة تخصيصا مرنا على مدى فترة سنتين.

الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أن تكون بمثابة منتدى غير رسمي للعمل على تعبئة الموارد، ويُشجع أعضاء المجموعة على النظر في كيفية تحسين شكل مجموعة الأصدقاء على النحو الأمثل.

٢ - الإعانة المقدمة من الميزانية العادية

٤٨ - تمثل الإعانة التي تقدمها الأمم المتحدة من الميزانية العادية مصدر التمويل الوحيد الثابت للمعهد. وحسبما يشير التقييم، فقد ظلت الإعانة ثابتة منذ عام ٢٠٠٠ من حيث القيمة المطلقة، إلا إن قيمتها النسبية قد انخفضت: فقد كانت في عام ٢٠١٧ تمثل ٩ في المائة من الميزانية السنوية مقارنة بما نسبته ٢٩ في المائة في عام ٢٠٠٠. وهي غير كافية لتغطية التكاليف الحالية لوظيفة مدير برتبة مد-٢، ناهيك عن أي موظفين إضافيين للمعهد أو أي مهام مؤسسية. وتتم تغطية جميع التكاليف الأخرى للمعهد، المباشرة منها وغير المباشرة، عن طريق أموال التبرعات الواردة لمشاريع البحوث الفردية، والقليل جدا من المساهمات غير المخصصة.

٤٩ - وحتى مع أخذ الغموض المتعمد في صياغة النظام الأساسي للمعهد في الاعتبار، يبدو أن الاختلال الحالي بين التمويل عن طريق التبرعات والتمويل من الميزانية العادية يتعارض مع روح الوثيقة التأسيسية للمعهد. وعلاوة على ذلك، فإن الجمعية العامة والدول الأعضاء وهيئات نزع السلاح، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح، لو أحصت عدد المنشورات وحلقات العمل والأحداث الجانبية والإحاطات الإعلامية للمعهد التي طلبتها أو استفادت منها أو شاركت فيها على مدى السنوات الـ ١٨ السابقة فحسب، لاتضح لها أن المعهد يفتقر بشكل كبير إلى الموارد اللازمة لتقديم الخدمات إلى الدول الأعضاء، إضافة إلى الاضطلاع بمشاريع بحثية ممولة من التبرعات، وتقديم خدمات الخبراء الاستشاريين عن طريق التعاقد. وتوصلت التقييمات الداخلية التي أجريت على مدى سنوات متعاقبة، والتقييم الخارجي الذي أجري الآن، إلى استنتاج مماثل فيما يتعلق بالحاجة إلى زيادة الإعانة المقدمة للمعهد من الميزانية العادية وبمبررات تلك الزيادة. وقد دأب المجلس على توجيه مناشدات متواصلة وملحة بنفس الدرجة للجمعية العامة.

٥٠ - وهذه المناقشة المتواصلة منذ عقود قد أوشكت على أن تؤدي ثمارها في بيئة تشهد انقسامات سياسية وقبودا تتعلق بالميزانية. والتوافق في الآراء بشأن التزامات التمويل الحالية محدود، وليس هناك إقبال كبير على النظر في التزامات تمويل جديدة. ويرد أدناه عدد من التوصيات الهادفة إلى إحداث زيادة محتملة في الإعانة المقدمة إلى المعهد، تشير بالابتعاد عن التركيز على تمويل الوظائف، وبالتصدي عوضا عن ذلك إلى تقديم الدعم للمهام والخدمات التي تمثل بالنسبة للدول أولويات ينبغي للمعهد أن يوفرها على نحو مستدام ويخضع للمساءلة.

٥١ - وتشجع الدول الأعضاء على تقديم إعانة مالية سنوية للمعهد كجزء من دورة الميزانية العادية المنقحة. وينبغي لتلك الإعانة:

(أ) تغطية مرتب مديرة المعهد والتكاليف ذات الصلة بشكل كامل بما يضمن استقلال وحياد قيادة المعهد وخضوعها للمساءلة أمام جميع الأعضاء؛

(ب) تغطية تكاليف وظيفة إضافية واحدة على الأقل من الفئة الفنية لتمثيل المعهد، والقيام بدور موظف التصديق، وتقديم التقارير إلى المجلس في غياب المديرية و/أو عجزها عن أداء مهامها، ولمساعدة المديرية في جميع المهام التنظيمية والإدارية؛

(ج) توفير الموارد بغرض تقديم إحاطات فصلية عن البحوث والأفكار المتعلقة بمواضيع نزع السلاح لجميع التجمعات الإقليمية، وبهدف دعم المشاركة المستنيرة لجميع الدول الأعضاء في مداولات نزع السلاح، بناء على ما طلبته كذلك الدول الأعضاء؛

(د) تمكين المعهد من تنظيم ما لا يقل عن ثلاث مناسبات في بلدان من غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتعزيز المعارف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ونشر الأفكار والتحاور في مجتمعات أوسع وأكثر تنوعاً.

رابعاً - الخاتمة

٥٢ - إن المناقشة المتعلقة بنماذج المعهد للتشغيل والتمويل قديمة قدم المعهد نفسه. وعلى الرغم من اختلاف منشأ ومحوّر تركيز التقييمات التي أجريت للخيارات الهادفة إلى إيجاد أساس أكثر استقراراً واستدامة للمعهد، فقد توصلت جميعها إلى استنتاجات متماثلة. ويقدم التقييم المستقل الذي أجره طرف ثالث في عام ٢٠١٨، وهو الأشمل حتى اليوم، عدداً من الملاحظات والتوصيات الإضافية الهامة لتعزيز دور وفعالية المعهد بوصفه مؤسسة مستقلة منشأة في إطار الأمم المتحدة. ويستنتج التقييم أيضاً أن استدامة المعهد على المدى الطويل تتطلب زيادة في الإعانة المقدمة له من الميزانية العادية، فضلاً عن تغييرات في طرائق عمل التبرعات التي يتلقاها من الدول الأعضاء. وفي نهاية المطاف، يؤكد هذا التقييم مخاطر الاعتماد المفرط على تمويل المشاريع الصغيرة بالنسبة لمصادقية وحياد المعهد، وبالتالي وضعه الفريد في إطار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

٥٣ - وثمة ما يكفي من العناصر والفرص الجديدة المتاحة للتغلب على العقبات التي حالت دون إحراز تقدم حتى الآن. وتعود الشواغل المتعلقة بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح لتبرز بشكل أكبر على جدول الأعمال السياسي والأمني الدولي. وبينما يعزى ذلك إلى حد كبير لتطورات سلبية، فإنه يتيح الفرصة لإعادة النظر في مؤسسات وعمليات نزع السلاح وإعادة تأطيرها، بهدف التوصل إلى حلول للمشاكل القديمة والجديدة. ويمكن لخطّة نزع السلاح أن توفر بعض الخيارات والسبل للمضي قدماً، وأرحب، جنباً إلى جنب مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، بأي فرصة متاحة لدفع الحوار والإجراءات العملية بين الدول الأعضاء وكذلك عموم الأوساط المعنية بنزع السلاح. ومما يثلج صدري الدعم والخبرة الفنية المقدمان من المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، وانخراط العديد من الدول الأعضاء والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى في توليد زخم جديد في مجال نزع السلاح. وللمعهد دور حاسم يقوم به في هذا الجهد الذي تتعدد مستوياته بالضرورة، لا سيما في حفز الأفكار والحلول الجديدة، ويمكن حل مسألة عدم استقرار الوضع التمويلي والتشغيلي للمعهد أن يوفر دليلاً ملموساً على وجود هذا الزخم.

٥٤ - وتقتضي التدابير الواردة في هذا التقرير اتخاذ إجراءات من جانب العديدين: قيادة المعهد وموظفوه والمجلس والأمانة العامة والدول الأعضاء والجهات المانحة والجمعية العامة. وسيطلب ذلك جهداً جماعياً وحواراً مستمراً بين جميع الجهات المعنية. وأنا ممتن لعمل ودعم المكاتب والموظفين المشاركين في هذه العملية، وأعرب عن تقديري للدقة المتناهية في عمل الخبير الاستشاري.

٥٥ - وقد تم التكليف بإعداد هذا التقرير، شأنه شأن التقييم نفسه، بقرار صدر بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين للمعهد. ويحدوني أمل صادق في أنه، عند الاحتفال بالعقد الرابع من عمل المعهد في عام ٢٠٢٠، ستكون خطوات هامة قد اتخذت لتسوية مسألة هيكل التمويل المستدام والمستقر ونموذج التشغيل اللازمين لتحقيق ولاية المعهد وأهدافه. وإنني أتطلع إلى استكشاف السبل العملية للتقدم إلى الأمام مع الدول الأعضاء خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.
